### دفعة جديدة من «إينا»

# عرنوس: أولية الفرز حسب احتياجات المؤسسات العامة ووضع الخريجين بما يناسب شهاداتهم الجامعية

## وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: تقديم مشاريع تتوافق مع مشروع الإصلاح الإداري وإكساب الطلاب الخبرة والمهارة في الإدارة

فادي بك الشريف

شدد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على ضرورة أن يكون الخريجون في الأماكن التي تتناسب مع شهاداتهم الجامعية والخبرات التي اكتسبوها خلال دراستهم مع إفساح المجال أمامهم للعطاء والتميز، وضرورة توظيف الأبحاث التطبيقية التي أنجزوها بما يخدم المصلحة العامة، موضحاً فيما يخص عملية فرز الخريجين، أهمية التوفيق بين احتياجات الوظيفة العامة ورغبات الخريجين، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات المؤسسات العامة.

وأكد عرنوس خلال مشاركته حفل تخريج دورة جديدة من المعهد الوطني للإدارة العامة (إينا) البالغ عددهم ٤٠ خريجاً، في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، أن الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة إحدى ركائز المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي يعنى بنجاعة وصوابية اتخاذ القرارات في المواقع كافة.

وأوضح أن الحكومة تعمل على إعداد وتأهيل الكوادر في مجال علوم الإدارة العامة، بما يخدم عمل المؤسسات الحكومية، ويساهم في التحفيز على الإبداع وزيادة الإنتاج والإنتاجية في مختلف المجالات والقطاعات ومواجهة التحديات برؤية علمية تساهم في إيجاد الحلول للعديد من القضايا والصعوبات الناتجة عن الحصار وسرقة الثروات الوطنية من قمح ونفط من الاحتلال الأميركي.

وقال رئيس مجلس الوزراء: يسعدني أن ألتقي كوكبة من خريجي المعهد، وأشكر كل من قام بعملية التدريب خلال عامين من الدراسة سواء في المعهد أم في الوزارات، حيث تم تقديم كل ما يحتاجه طلاب المعهد من معارف وعلوم وإتاحة الفرصة أمامهم للاطلاع على آليات العمل في مختلف المؤسسات العامة.

وأضاف المهندس عرنوس: نعوّل كثيراً على دور المعهد الوطني للإدارة العامة وعلى الخريجين الذين حصلوا على مهارات وعلوم جديدة وأصبحوا جزءاً من المنظومة الإدارية في الأماكن التي سيعملون بها للارتقاء بواقع العمل ورفع مستوى الوظيفة العامة.

كما أشار إلى الدور المهم الملقى على عاتق خريجي المعهد، في مجال التدريب، باعتبار التوجه الحالي أن تكون معظم الدورات التدريبية في مواقع ومراكز العمل بالمحافظات، داعياً الخريجين إلى نقل الخبرات والمعارف التي اكتسبوها إلى جميع الاختصاصات الجامعية المتضمنة (الهندسية والإدارية)، بما فيه الاستفادة أيضاً من العلوم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية.

ونوه الوزير بالعمل على تدريب الطلاب وإكسابهم الخبرة والمهارة في الإدارة، مؤكداً تقديم المشاريع التي تتوافق مع مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه رئيس الجمهورية، علما أن هناك لجاناً فنية اختصاصية يشكلها المعهد مع وجود امتحانات مؤتمتة ومقابلات وضمن متابعة وإشراف من مجلس إدارة المعهد لمقابلة المرشحين بعد إجراء الامتحانات.

وقال الوزير في كلمته: إن الخريجين اكتسبوا خلال فترة الدراسة الخبرات والمهارات الإدارية، وأنجزوا مشاريع عملية تطبيقية في وزارات ومؤسسات الدولة كافة، وخاصة في مواضيع الإصلاح الإداري والبرامج والخطط التي تضعها الحكومة من أجل النهوض والتطوير.

وفي كلمة له، أكد عميد المعهد الوطني للإدارة العامة عبد الحميد الخليل أن خريجي الدورة الـ ١٩ اكتسبوا العلوم الإدارية خلال دراستهم بما يتواءم مع توجهات المشروع الوطني للإصلاح الإداري.

ودعا الخليل جميع الجهات العامة إلى ترشيح أصحاب الكفاءات، ومن يمتلك الرغبة الحقيقية بالتشرح إلى اتباع دورة في هذا المعهد.

وجدير بالذكر أن المعهد الوطني للإدارة العامة (إينا) أحدث بموجب المرسوم التشريعي ٢٧ لعام ٢٠٠٢ بهدف إعداد وتأهيل أطر إدارية لدعم خطط تطوير الإدارات العامة.

> لجان فنية وامتحانات مؤتمتة ومقابلات

### عقبات تؤخّر تنفيذ مشروع حديقة عامة وسط مدينة طرطوس

# المحافظة: لوجود أبنية قديمة اعتبرتها مديرية الآثار ذات صفة تراثية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

مضى على انتقال الشرطة العسكرية من موقع ثكنة الشيخ صالح العلي في مدينة طرطوس نحو الستتين ومنذ ذلك التاريخ وسكان الأحياء المحيطة بالموقع يطالبون مجلس المدينة بتنظيف الموقع وتحويله إلى حديقة عامة تنفيذاً للمخطط التنظيمي المصدق للمدينة ولاسيما أن سكان تلك الأحياء يفتقدون أي حديقة عامة بعكس بقية الأحياء، إضافة إلى أن الوعود الصادرة عن الجهات المحلية كانت تتضمن أن إنشاء الحديقة سيتم بسرعة فور انتقال الجهة التي تشغل الموقع لكن لأسباب مختلفة تأخرت المدينة في المباشرة بالحديقة، وفي الفترة الأخيرة تفاءل المواطنون عندما دخلت الآليات والعمال إلى الموقع وبدأت العمل كما تفاءلوا أكثر عندما شاهدوا المحافظ في الموقع أكثر من مرة في إطار متابعته للمشروع.

مجلس المدينة أكد رداً على تساؤلات «الوطن» أنه لم يدّخر جهداً في السابق لتنفيذ واجباته من أجل تنفيذ المخطط التنظيمي المصدق، وفي سبيل ذلك أخذ على عاتقه تذليل كل العقبات التي حالت دون استلام موقع ثكنة الشيخ صالح العلي وتحويله إلى حديقة عامة، بعد إنجاز مبنى الشرطة العسكرية الجديد، واستكمالاً لما تم سابقاً سنداً لتوجيهات رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد ولحل المشكلات العالقة قامت المدينة بتخصيص وزارة الدفاع بمساحة /٢٥٠٠/ م٢ جوار مشفى الباسل وبعقار آخر مساحته /١٥٠٠/ م٢ مقابل المنطقة الحرة ونقل ملكيته إلى اسم وزارة الدفاع، فضلاً عن قيامها بتجهيز موقع ضمن مقبرة الشهداء لعناصر موقع طرطوس العسكري ( المراسم).

وأوضح مدير الشؤون الفنية في المدينة وسيم تفاحة أنه في بداية عام ٢٠٢٢ تم استلام موقع ثكنة الشيخ صالح العلي من وزارة الدفاع خالياً من جميع الشواغل والشاغلين وبدأت المدينة باتخاذ كل السبل القانونية لتنفيذ المخطط التنظيمي المصدق للمدينة في هذا الموقع، وبعد المراسلات العديدة مع الجهات العامة المعنية (مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بطرطوس – دائرة آثار طرطوس – محافظة طرطوس... إلخ.) تم اتخاذ القرار بإزالة المباني الموجودة ضمن الموقع تنفيذاً لمحاضر السلامة العامة.

وبناءً عليه وسنداً لنظام العقود المحدد بالقانون رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ تم تنظيم عقدين: الأول لإزالة الأشجار الموجودة خارج السور الشرقي للحديقة والواقعة ضمن الطريق التنظيمي حيث تمت إزالة الأشجار من الطريق، والثاني مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية – فرع طرطوس – لتنفيذ مشروع هدم وإزالة الأبنية وترحيل الأنقاض والموجودات من موقع ثكنة الشيخ صالح العلي على العقار /٢٣٣٣/ منطقة طرطوس العقارية بعد أن تم تحديد الأعمال وفق دفتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية الخاص بالمشروع، وبعد تسليم موقع العمل للمؤسسة أصولاً باشرت بتنفيذ الأعمال ضمن الموقع، حيث انتهت المؤسسة حالياً من أعمال هدم كل الأبنية الموجودة ضمن الحديقة وتم ترحيل نسبة ٩٥ بالمئة من الأنقاض الناتجة باستثناء السور المحيط بالحديقة الذي سيتم المباشرة بأعمال إزالته خلال الفترة القادمة.

ومن جهة أخرى يقول: تتابع المدينة مع مديرية الزراعة بطرطوس ومديرية المصالح العقارية إجراءات نقل ملكية العقار القائمة عليه الحديقة لاسم مجلس مدينة طرطوس وإسقاط على الأملاك العامة لتنفيذ المخطط التنظيمي المصدق وتحويل الموقع إلى حديقة، وحالياً قامت المدينة بإعداد دراسة لإعادة تأهيل الحديقة حيث تم إعداد الإضبارة التنفيذية لتأهيل موقع ثكنة الشيخ صالح العلي إلى حديقة عامة وفق التنظيم المصدق متضمنة الكشف التقديري وتحليل الأسعار ودفتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية الخاص بالموقع ليصار إلى البدء بإجراءات التعاقد أصولاً على جزء الأعمال وفق المبلغ المالي الذي تم رصده ضمن خطة المدينة لعام ٢٠٢٤ وقدره /٥٠٠/ مليون ليرة سورية.

وعن الصعوبات التي تعاني منها المدينة في تنفيذ هذا المشروع قال مدير الشؤون الفنية: من أبرز الصعوبات وجود أبنية قديمة مماثلة للأبنية التي تمت إزالتها وهي مكتسحة بالطريق التنظيمي الشرقي البالغ عرضه ١٦ م وهذه الأبنية تعوق تنفيذ المخطط التنظيمي المصدق في الموقع لأنه تم اعتبارها من قبل المديرية العامة للآثار والمتاحف أبنية ذات صفة تراثية ومرتبطة بشخصية تاريخية، علماً أن المدينة سابقاً قدمت كل الدفوع والوثائق القانونية بخصوص هذا الموضوع، ووفقاً لمقتضيات الضرورة والمصلحة العامة فإن المدينة ستتخذ كل الطرق القانونية لتمكينها من ممارسة واجباتها وحقوقها لتنفيذ وتطبيق التنظيم المصدق وسيتم تقديم اعتراض على توجيه المديرية العامة للآثار والمتاحف باعتبار هذه الأبنية ذات صفة تراثية.

### أصبح المدنيون المتعاقدون مع الجيش والقوات المسلحة يحاكمون أمام القضاء الجزائي العادي إذا كان جرمهم غير ناشئ عن وظيفتهم

# اللواء الحمصي لـ«الوطن»: تعديل المادة ٥٠ من قانون أصول المحاكمات و العقوبات العسكري جاء ضمن عملية الإصلاح الشاملة

محمد منار حميجو

أكد مدير إدارة القضاء العسكري اللواء يزن الحمصي أهمية تعديل المادة ٥٠ من قانون أصول المحاكمات والعقوبات العسكري الذي أصدره الرئيس بشار الأسد أمس الأول والقاضي بمحاكمة المدنيين الذين تشملهم هذه المادة أمام القضاء الجزائي العادي بدلاً من القضاء العسكري إلا إذا كانت الجريمة ناشئة عن الوظيفة، لأنه من الطبيعي أن يحاكم المدني أمام القضاء الجزائي العادي في وزارة العدل، وإن تعديلها جاء ضمن سياق عملية الإصلاح فالتعديل مطروح من قبل الأزمة.

وفي لقاء خص به «الوطن» أوضح الحمصي أنه بموجب هذا التعديل أصبح المقاتلون المدنيون المتعاقدون مع الجيش والقوات المسلحة يحاكمون أمام القضاء الجزائي العادي إذا كانت أفعالهم الجرمية خارج عملهم الوظيفي وغير ناشئة عنه وهو منطق الاختصاص الشخصي، وفي حال كان الجرم ناشئاً عن وظيفته فإنه يحاكم أمام القضاء العسكري.

> الدعاوى المنظورة حالياً ستبقى من اختصاص القضاء العسكري.. والقانون سوف يطبق على الجرائم المرتكبة قبل ادعاء النيابة

• صدر أمس الأول القانون رقم ٢٩ الذي عدل الشخصية الوارد في الفقرات /د- و- ح/ من المادة ٥٠ من قانون أصول المحاكمات والعقوبات العسكري حيث أضاف عبارة «إذا كانت الجريمة ناشئة عن وظيفته»، ما الغاية من هذا التعديل ولماذا الآن؟

الغاية منه: من الطبيعي أن يحاكم المدني أمام القضاء الجزائي العادي في وزارة العدل وإن نص المادة ٥٠ من قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية ليس حديث الوجود، فقد صدر القانون المذكور من تاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧ وإن تعديلها جاء ضمن سياق عملية الإصلاح فالتعديل مطروح من قبل الأزمة.

صدور هذا القانون ليس وليد لحظته وإنما هو جزء من عملية الإصلاح التي تبناها رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد، وهذه العملية ليست حديثة الولادة وإنما منطلقة بالفعل منذ أعوام سبقت الأزمة في سورية، وكانت واسعة في كل المجالات وتطول كل المؤسسات ضمن رؤية الرئيس الإستراتيجية ومنها عملية الإصلاح الإداري والقضائي، وضمن هذا السياق صدر هذا القانون.

بالتأكيد عملية الإصلاح لم تتعطل لكن الأزمة السورية غيرت بعض الأولويات ورغم ذلك بقيت الثوابت ذاتها وضمن سياقها من حيث النهج والثوابت التي هدفت إلى الإصلاح.

• ما الفرق بين النص السابق والحالي؟

إن المقاتلين المدنيين المتعاقدين مع الجيش والقوات المسلحة يحاكمون أمام القضاء العسكري مهما كانت الجريمة المرتكبة، هكذا كان النص في السابق، الآن بعد هذا التعديل أصبحوا يحاكمون أمام القضاء العسكري إذا ارتكبوا أفعالاً جرمية ناشئة عن وظيفتهم، أما إذا كانت أفعالهم الجرمية خارج عملهم الوظيفي وغير ناشئة عنه فبالتأكيد سيحاكمون أمام القضاء الجزائي العادي وهو منطق الاختصاص الشخصي.

• متى يبدأ العمل بالقانون الجديد؟

نص المادة /٥٢/ من الدستور السوري الصادر عام ٢٠١٢ «لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يكون لها أثر رجعي»، والمادة /١/ من قانون أصول المحاكمات أكد عدم سريان الاختصاص الجديد إذا قيدت الدعوى، وبناء عليه سيستمر القضاء العسكري بالنظر بالدعاوى المنظورة أمامه سنداً لادعاء النيابات قبل تاريخ التعديل، وإذا لم يحصل الادعاء من النيابة فستحال القضايا إلى المرجع القضائي الجديد في وزارة العدل.

### مكاتب الطوارئ عاجزة عن الاستجابة لبلاغات الأعطال

# «مفاضلة الفازات» تغرق بيوت حلب بالظلام

## كهرباء حلب: يستحيل الاستجابة لـ ١٠٠٠ بلاغ في اليوم

حلب- خالد زنكلو

فاقم حلول الشتاء من أزمة انقطاع التيار الكهربائي، الذي بات ضيفاً خفيف الظل على منازل الحلبيين بساعات تقنينه الجائرة، التي تتجاوز عشر ساعات في اليوم، وتلتهم عقارب الساعة بأكملها أحياناً، مع لجوء المشتركين إلى خيار «المفاضلة» بين «الفازات» للحصول على توتر أقوى يطيح بالشبكة بأكملها.

مشكلة الاعتماد على الكهرباء لأغراض التدفئة ليست بجديدة، حتى وإن كانت ساعات الوصل بسيرة، وتحييذ معادلة «مفاضلة الفازات» لتمتين قوة التيار ليس مستحدثاً لدى عامة الحلبيين، لكن جديد الشهباء عدم قدرة القائمين على إصلاح الأعطال الكهربائية الكثيرة، بفعل ذلك، على تلبية متطلبات العملية، وبالتالي، حرمان البيوت من مصدر الطاقة المثالي والأرخص من باقي المصادر، لأيام عديدة.

مصدر في الشركة العامة لكهرباء حلب، أكد لـ«الوطن» أنه يستحيل تلبية جميع البلاغات التي ترد الشركة في اليوم ذاته، لأنها باتت تتجاوز ١٠٠٠ بلاغ يومياً من مدينة حلب وحدها، وهو رقم كبير تعجز إمكانيات أي شركة على الوفاء بالنذر الأكبر منه.

وعزا الأمر إلى الأحمال الكبيرة التي تتعرض لها الشبكة جراء استخدام تيارها الجائر للتدفئة، مع ارتفاع أسعار حوامل الطاقة الأخرى في السوق السوداء بحلول الشتاء، من مازوت وغاز، وعدم قدرة الأميبرات على الحلول محل الكهرباء لأغراض التدفئة بسبب ارتفاع أسعارها ووجوب الاشتراك بأعداد كبيرة منها لزوم العملية.

وأشار إلى أن لجوء مشتركي الكهرباء إلى عملية المفاضلة بين الفازات للحصول على تيار كهربائي أقوى، من أهم العوامل التي تتسبب بأعطال الشبكة في حلب، وتؤدي إلى خروج المراكز التحويلية عن الخدمة بسبب ارتفاع حمولتها إلى حد يفوق طاقتها، على الرغم من الفوارق البسيطة بين الفازات، في حال عدم حصول عطل في أحدها، لأن التوتر ثابت في علب التوزيع داخل الأبنية السكنية.

ولفت إلى أن العملية قد تتسبب باحتراق كابلات المخارج الكهربائية، وحتى المحولة في بعض الأحيان، الأمر الذي يستلزم وقتاً طويلاً للإصلاح وخسائر مادية جسيمة تتحمل شركة الكهرباء مسؤولية الوفاء بها دون تحميل المشتركين تبعات أخطائهم ومساعيهم المتكررة لتحسين قوة التيار عبر «الفاز الأقوى».

وبالفعل، يمكن مشاهدة الكثير من السكان يتلاعبون بأشرطة الكهرباء الخاصة بعداداتهم، بغية التبديل بين الفازات بشكل مستمر، ما يؤدي إلى احتراقها، مع أن العملية كانت تستدعي سابقاً استدعاء خبير كهربائي للقيام بها، لكن كثرة الأعطال استدعت اكتساب سكان الأبنية خبرة في انتقاء الفاز الأفضل للبقاء. ويمكن تركيب قاطع كهربائي يسهل التحويل بين الفازات بيسر دون خطورة.

واشتكى أصحاب أعطال في الشبكة الكهربائية لـ«الوطن» من إغلاق مراكز الطوارئ للخطوط المعتمدة للاتصال بها لساعات، ما يحول دون إيصال الشكوى لإصلاح الأعطال في اليوم ذاته، وخصوصاً أن بعضها يستدعي الإسراع في المعالجة، ولاسيما عند وجود كابلات كهربائية مقطوعة في الشوارع، وهو مشهد شبه يومي في شوارع حلب، بفعل كثرة تحميل التيار، وسوء توصيل الكابلات، في بعض الأحيان.

وبهذا الخصوص، يقول أبو محمد العامل في تغيير زيوت محركات السيارات لـ«الوطن»: إن حل هذا الإشكال سهل، إما بزيارة مركز طوارئ الكهرباء المسؤول عن الحي الذي تقطع فيه لإبلاغهم بالعطل واصطحاب ورشة لإصلاحه، وكل شيء بحسابه، أو الحصول على رقم موبايل أحد عمال الصيانة في المركز، على أن يتضافر سكان البناء طواعية بتقديم إكرامية لإصلاح العطل لورشة الصيانة، لضمان إصلاح الأعطال المتكررة، في مثل هذا الوقت من السنة!.

وللتدليل على كثرة الأعطال، أحصى الموقع الرسمي للشركة العامة لكهرباء محافظة حلب على الفيسبوك في الأيام الثلاثة الأخيرة، إجراء صيانة على أكثر من ٢٥ مخرجاً وإعادة المراكز للخدمة في أحياء جبرين وحلب الجديدة وصلاح الدين والأعظمية والحمدانية والأشرفية والمرجة وبستان القصر والسريان الجديدة ومحطة بغداد والعزيزية والفيض والشعار والزبدية، وذلك «ضمن إستراتيجية وزارة الكهرباء في إيصال التغذية الكهربائية إلى محافظة حلب»، بحسب الموقع، وتحت هاشتاغ حمل عنوان: «مستمرون في العمل»

يذكر أن مدينة حلب، تضم مكاتب لطوارئ الكهرباء، وهي: الجميلية والعرقوب والليرمون والحمدانية، على حين يحتوي ريف المحافظة على ١٠ مكاتب للطوارئ.